

الشبكة السعودية  
للمسؤولية الاجتماعية



# مقالات في المسؤولية الاجتماعية

إعداد

الرمضي بن قاعد الصقري

خبير في المسؤولية الاجتماعية والاستدامة

والمشرف على الشبكة السعودية للمسؤولية الاجتماعية

[Alramdy600@gmail.com](mailto:Alramdy600@gmail.com)



## المقال الأول : المسؤولية الاجتماعية ثقافة إسلامية

الرأسمالية الغربية التي عرفت كنظام اقتصادي عالمي تعتمد على الملكية الخاصة والحرية الاقتصادية أو المنافسة الحرة، الحرية المطلقة في الاقتصاد، وخصوصًا مع انتشار المذهب التجاري (الماركنتيلي) القائم على مبدأ دعة يعمل دعه يمر *laissez faire laissez passer*، رغم أن الماركسيين الأوائل تنبأوا بسقوطها كنظام عالمي، لكنَّ المحدثين من الماركسيين أو من هم على نهجهم اعترفوا بتبني الرأسمالية وتطوير آليات، ما مكنها من الاستمرار والصمود في وجه معتقدتهم الفكري، وبذلك اتجهوا إلى نقد الجزئيات، ولا أعتقد أن هناك ما يدعو إلى توضيح نقدهم، ولكن نلاحظ دعوات من بعض من يطلقون على أنفسهم العلمانيين (رغم اعتراضهم على هذه التسميات) في تخلي الاقتصاد كليًا عن أي اعتبارات أخلاقية أخرى، ورغم أن الرأسمالية علمانية في طبعها ومنهجها فإن الاختلالات الوظيفية التي أفرزتها الصناعة والتحديث، جعل الفكر الغربي يحاول البحث عن إيجاد حلول لهذه الاختلالات أو هذا المأزق في الاقتصاد. وقد قال الدكتور عبدالكريم بكار في عام ١٩٩٩م: (حينما تلتف حبال الضائقات الاقتصادية حول الأعناق سيشعر الغرب بفداحة الخطأ الاستراتيجي الذي ارتكبه في تحويل مصدر الإلزام)، ورغم تصاعد الجدل القائم بين الوضعية الاقتصادية أو المعيارية في علم الاقتصاد مؤكدين أن نهج الوضعية يدرس (ما هو كائن فعلاً فقط) بعيداً عن المعيارية، ولكن في العصر الحالي بدأت العودة إلى المناداة إلى المعيارية في الاقتصاد، بينما نحن المسلمين حسم هذا الجدل منذ أكثر من ألف وأربعمائة عام.



فالاقتصاد الإسلامي يبحث لدينا (ما هو كائن فعلاً)، و(ما يجب أن يكون) رغم أن الحرية موجودة في الاقتصاد الإسلامي لكنها مقيدة بما يفيد المجتمع ولا يضر بالغير، فهو يبحث (ما هو كائن) و(ما يجب أن يكون) و(ما الأثر من ذلك) لذلك كان مناسباً لكل عصر.

وقد اعترفت كثير من الدول الغربية على عدم تلبية الرأسمالية لجميع المتطلبات في العصر الحديث، وعقدت مؤتمرات وندوات وتمخض عن هذه المؤتمرات منظمات وهيئات واتحادات وجمعيات ونقابات، وكل هذه المنظمات تحاول إعادة المعيارية إلى الاقتصاد أو بمعنى أكثر تحديداً دعوة إلى دمج الأخلاق بالاقتصاد، لذلك انبثق عن هذه المنظمات مفاهيم متعددة يرى أنها جديدة، مثل الحوكمة، والشفافية، والمساءلة، والجودة، والوعي البيئي، وحقوق الإنسان، والتنمية البشرية، والتنمية المستدامة، أو بمعنى أشمل وأكثر اختصاراً مسؤولية الأداء الاجتماعي للاقتصاد عموماً، أو المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص للحد من الآثار التي تنتج عن إطلاق الحرية الاقتصادية.

وكل هذه المفاهيم التي تُعتبر جديدة هي موجودة في الاقتصاد الإسلامي منذ فجر التاريخ، والعالم الغربي بذلك ينهج نحو أسلمة الرأسمالية لتواكب متغيرات العصر وإفرازات الصناعة الحديثة، وذهبت بعض الدول إلى أبعد من ذلك من خلال إدراج الاقتصاد الإسلامي في إحدى الجامعات الفرنسية في دراسات عليا (ماجستير الاقتصاد الإسلامي)، وهذا أمر جميل جداً، حيث يعزز من قناعات غير المسلمين في شمولية الاقتصاد الإسلامي، ولكن الغرب يبرر هذا التوجه بأنه توجد جاليات مسلمة كبيرة تحتاج إلى هذا التخصص، وهم يقصدون شيئاً ويطلبون شيئاً آخر كما يقال (تورية في لغة البلاغة العربية)، والذي يطلقونه شيء، والذي ينشدونه شيء آخر.



العودة إلى الاقتصاد الإسلامي كونهم وجدوا فيه ما عجزت عنه الرأسمالية، ولكن دون تصريح في ذلك منطلقين من منطلق عقائدي صرف.

والمشكلة أن كثيرًا من الكتاب دائمًا ينسبون إلى الغرب في اكتشاف وصياغة بعض المفاهيم الحديثة، بينما في الواقع هي موجودة في تراثنا الإسلامي قبلهم بكثير، ولكن لم يتم التطرق إليها، بسبب عدم تشجيعنا للبحث العلمي في كثير من المجالات الصورة الذهنية التي لدينا عن الغرب بابتكار كل جديد. فمثلاً مصطلح المسؤولية الاجتماعية مصطلح غربي، ولكنه موجود لدينا كمسلمين في التشريع بصورة مختلفة منذ فجر التاريخ، والحوكمة أيضًا موجودة، والمساءلة كذلك، وحقوق الإنسان، وحقوق العاملين، والضمان الاجتماعي، والعدالة الاجتماعية والتمكين، ولكن كل ما في الأمر أنه يحتاج إلى البحث عنه وإبرازها وفق المفاهيم العصرية الحديثة وإشارة إلى أصلها الشرعي في الدين الإسلامي. والاختلاف الجوهري بين الشرق والغرب، بين العالم الأول والعالم الثالث، بين العالم الإسلامي والعالم الغربي، هو التطبيق: فهم يقرون به ويطبقون بمجدية، ولكن نحن لدينا الأطر المرجعية الواضحة والكثيرة في كافة جوانب الحياة، ولكن التطبيق غير جاد في كثير من الحالات أو بعض الأحيان يخالف الأطر المرجعية التي ننادي بها أو التساهل بها في بعض الأحيان.

## المثال الثاني : أهمية حوكمة الشركات

منذ عام ١٩٩٧، ومع انفجار الأزمة المالية الآسيوية، أخذ العالم ينظر نظرة جديدة إلى حوكمة الشركات. والأزمة المالية المشار إليها قد يمكن وصفها بأنها كانت أزمة ثقة في المؤسسات والتشريعات التي تنظم نشاط الأعمال والعلاقات فيما بين منشآت الأعمال والحكومة.



وقد كانت المشكلات العديدة التي برزت إلى المقدمة أثناء الأزمة تتضمن عمليات ومعاملات الموظفين الداخليين والأقارب والأصدقاء بين منشآت الأعمال وبين الحكومة، وحصول الشركات على مبالغ هائلة من الديون قصيرة الأجل، في نفس الوقت الذي حرصت فيه على عدم معرفة المساهمين بهذه الأمور، وإخفاء هذه الديون من خلال طرق ونظم محاسبية "مبتكرة"، وما إلى ذلك. كما أن الأحداث الأخيرة ابتداءً بفضيحة شركة إنرون Enron، وما تلا ذلك من سلسلة اكتشافات تلاعب الشركات في قوائمها المالية، أظهر بوضوح أهمية حوكمة الشركات حتى في الدول التي كان من المعتاد اعتبارها أسواقاً مالية "قريبة من الكمال". وقد اكتسبت حوكمة الشركات أهمية أكبر بالنسبة للديمقراطيات الناشئة نظراً لضعف النظام القانوني الذي لا يمكن معه إجراء تنفيذ العقود وحل المنازعات بطريقة فعّالة. كما أن ضعف نوعية المعلومات يؤدي إلى منع الإشراف والرقابة، وتعمل على انتشار الفساد وانعدام الثقة. ويؤدي اتباع المبادئ السليمة لحوكمة الشركات إلى خلق الاحتياطات اللازمة ضد الفساد وسوء الإدارة، مع تشجيع الشفافية في الحياة الاقتصادية، ومكافحة مقاومة المؤسسات للإصلاح.

وقد أدت الأزمة المالية بكثير منا إلى اتخاذ نظرة عملية جيدة عن كيفية استخدام حوكمة الشركات الجيدة لمنع الأزمات المالية القادمة. ويرجع هذا إلى أن حوكمة الشركات ليست مجرد شيء أخلاقي جيد نقوم بعمله فقط، بل إن حوكمة الشركات مفيدة لمنشآت الأعمال، ومن ثم فإن الشركات لا ينبغي أن تنتظر حتى تفرض عليها الحكومات معايير معينة لحوكمة الشركات، إلا بقدر ما يمكن لهذه الشركات أن تنتظر حتى تفرض عليها الحكومات أساليب الإدارة الجيدة التي ينبغي عليها اتباعها في عملها.

وعلى سبيل المثال، فإن حوكمة الشركات الجيدة، في شكل الإفصاح عن المعلومات المالية، يمكن أن تعمل على تخفيض تكلفة رأسمال المنشأة. كما أن حوكمة الشركات الجيدة تساعد على جذب الاستثمارات، سواء الأجنبية أم المحلية، وتساعد في الحد من هروب رؤوس الأموال، ومكافحة الفساد



الذي يدرك كل فرد الآن مدى ما يمثله من إعاقة للنمو. وما لم يتمكن المستثمرون من الحصول على ما يضمن لهم عائداً على استثماراتهم، فإن التمويل لن يتدفق إلى المنشآت. ومن دون التدفقات المالية لن يمكن تحقيق الإمكانيات الكاملة لنمو المنشأة. وإحدى الفوائد الكبرى التي تنشأ من تحسين حوكمة الشركات هي ازدياد إتاحة التمويل وإمكانية الحصول على مصادر أرخص للتمويل، وهو ما يزيد من أهمية الحوكمة بشكل خاص بالنسبة للدول النامية.

إن حوكمة الشركات تعتمد في نهاية المطاف على التعاون بين القطاعين العام والخاص لخلق نظام لسوق تنافسية في مجتمع ديمقراطي يقوم على أساس القانون. وتتناول حوكمة الشركات موضوع تحديث العالم العربي عن طريق النظر في الهياكل الاقتصادية وهياكل الأعمال التي تعزز القدرة التنافسية للقطاع الخاص، وتجعل المنطقة أكثر جذباً للاستثمار الأجنبي المباشر، كما تحقق تكاملاً للمنطقة في الأسواق العالمية. والحوكمة المؤسسة جزء رئيسي من مبادئ المسؤولية الاجتماعية للمنظمات عموماً.

### المقال الثالث : العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والقانون

المسؤولية الاجتماعية للشركات تختلف من شركة إلى أخرى لعدة عوامل منها حجم الشركة ومنتجاتها وأنشطتها، وكذلك مكانها وطبيعة الإدارة والسمعة، وهذا الاختلاف ينبغي أن يكون من حيث حجم المسؤوليات الاجتماعية، ولكن ينبغي ألا يختلف من حيث الأهداف والنهج.

المسؤولية الاجتماعية هي قيم وسلوكيات للشركات أمام المجتمع في صور ذهنية وتوقعات، وأيضاً سلوك قبول أو رفض لهذا المنتج أو الخدمة. ولما نتحدث عن علاقة المسؤولية الاجتماعية بالقوانين نجدها علاقة وثيقة الصلة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات والقانون. القانون هو الأداة الرئيسية التي تستخدمها



الحكومات لمعالجة الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للشركات. فالشركات التي تتخذ استراتيجية واضحة في المسؤولية الاجتماعية تجعل على عاتقها استباق ومعالجة القضايا المرتبطة في تفاعلاتها مع الآخرين؛ استفادةً من المسؤولية الاجتماعية الإيجابية لتحقيق مصالح الأطراف المشتركة بهذه المسؤوليات، بالتالي تقلل من سطوة كثير من القوانين، وكذلك جماعات الضغط في المجتمعات. والشركات التي تفشل في نهج برامج المسؤولية الاجتماعية يمكن للأطراف المتضررة من أنشطتها أن يجبروها على إزالة هذه الأضرار من خلال القوانين، ولكن الأهم من ذلك بكثير بالنسبة للأضرار التي تلحق الشركة هو تكوين صورة ذهنية سلبية للشركة يصعب تغييرها لمدة طويلة من الزمن، حتى وإن تبنت مسؤوليات الاجتماعية، وبالتالي تضررت هي نفسها قبل الضرر الذي الحلقة بالأطراف الأخرى. إن العديد من البلدان لديها مجموعة واسعة من القوانين تتعلق بحماية المستهلك، وحماية العمال، والصحة والسلامة المهنية، والصحة العامة، وحماية البيئة ومكافحة الفساد، وحوكمة الشركات، وقوانين الضرائب، وغيرها من القوانين. وينبغي أن يكون نهج الشركات في المسؤولية الاجتماعية يبدأ من خلال الامتثال الكامل لهذه القوانين بالفعل، وهذا يعتبر الحد الأدنى من المسؤولية الاجتماعية. وسياسة المسؤولية الاجتماعية الجيدة هي استشراف المستقبل في أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات ومعالجة المشكلات والأضرار المحتملة قبل أن تجذب الانتباه القانوني لها، وحتى وإن أقفلتها القوانين.





## لمحة عن الشبكة السعودية للمسؤولية الاجتماعية

الشبكة السعودية للمسؤولية الاجتماعية هي مبادرة مجتمعية غير هادفة للربح أسسها خبير المسؤولية الاجتماعية/ الرمضي بن قاعد الصقري في عام ٢٠١١م لنشر ثقافة المسؤولية المجتمعية وتوطين معرفة الاستدامة بالوطن العربي وتعزيز الممارسات المستدامة في الأعمال.

ملكية المبادرة لمؤسسة خبراء المسؤولية مسجلة في وزارة التجارة والصناعة، وهي مبادرة مجتمعية غير هادفة للربح تسعى إلى توطين المعرفة والممارسة المسؤولة في جميع الأعمال وفق المعايير العالمية مفتوحة للجميع.

ولا سيما أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية وتوطين ممارسته أحد مرتكزات رؤية المملكة ٢٠١٣، وكذلك برنامج التحول الوطني للمملكة ٢٠٢٠، لذلك من الأهمية بمكان أن نركز على تعزيزه في جميع الممارسات.

### رؤيتنا :

الريادة في توطين المعرفة وممارسات المسؤولية الاجتماعية للمنظمات.

### رسالتنا :

من خلال شراكة خبراء المسؤولية الاجتماعية نمكن المنظمات من الممارسات المستدامة، وتوطين المعرفة العلمية وتوفيرها وابتكار وتصميم وتطوير المبادرات وفق معايير الاستدامة.

**ونسعى لتحقيق الأهداف التالية:**





- ١- نشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية للشركات في المجتمع.
- ٢- نشر أنشطة الشركات التي تتعلق بخدمة المجتمع.
- ٣- إبراز التجارب الناجحة للشركات في المسؤولية الاجتماعية.
- ٤- إعداد معجم بالباحثين والمهتمين في مجال المسؤولية الاجتماعية.
- ٥- إعداد قاعدة معلوماتية شاملة في مجال المسؤولية الاجتماعية.
- ٦- إعداد نشرة إلكترونية دورية عن المسؤولية الاجتماعية.
- ٧- تعزيز الممارسات المبتكرة في مجال المسؤولية الاجتماعية.
- ٨- ابتكار وتصميم المبادرات الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية والاستدامة.

### الخدمات التي نقدمها

- ١- مساعدة القطاع الخاص على التخطيط لبرامج المسؤولية الاجتماعية.
- ٢- تنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية بالتعاون مع الجمعيات الخيرية أو الشركات.
- ٣- تأهيل وتدريب الجهات والأفراد على برامج المسؤولية الاجتماعية.
- ٤- تقديم الاستشارات للأفراد والمؤسسات الحكومية والشركات في مجال المسؤولية الاجتماعية.
- ٥- تصميم وابتكار المبادرات في المسؤولية الاجتماعية والاستدامة.
- ٦- إعداد الخطط الاستراتيجية للمسؤولية الاجتماعية للمنظمات.
- ٧- إعداد الدراسات والبحوث في مجال المسؤولية الاجتماعية والتنمية.
- ٨- بناء الهوية الإعلامية من خلال مبادئ المسؤولية الاجتماعية.
- ٩- تقييم البرامج القائمة وتطويرها وفق معايير الاستدامة.

### الشراكات والتعاون المحلي والدولي:



لدينا العديد من الشراكات ، وعلى سبيل المثال لدينا تعاون مع عدة جهات محلية ودولية ، منها مؤسسة سليمان بن عبد العزيز الراجحي الخيرية بالرياض ، وكذلك الجمعية الخيرية لمكافحة التدخين بالرياض (نقاء). ومجلس المسؤولية الاجتماعية بالرياض ، والغرفة التجارية الصناعية بجدة ، ومجلس المنطقة الشرقية للمسؤولية الاجتماعية ، ومجلس المسؤولية الاجتماعية في ينبع ، ومستشفى عبد اللطيف جميل في جدة ، وكذلك لدينا تعاون مع البرنامج الوطني فطن بالرياض ، ووزارة الإعلام ممثلة في القنوات السعودية ، وكذلك بعض القنوات الخليجية ، وبعض أقسام المسؤولية الاجتماعية في الجامعات السعودية ، وبيئة أبو ظبي ، وكذلك مركز الفيصل للمسؤولية الاجتماعي في دولة قطر والعديد من الشركات التي تعمل في هذا المجال محلية ودولية.

أمّا الأفراد فلدينا متعاونون من كافة مدن المملكة العربية السعودية والدول العربية، كما نسعى إلى توسيع نطاق التعاون والشراكة الهادفة لتوطين المعرفة والممارسة، سواء محلياً وإقليمياً ودولياً، سواء من المنظمات الحكومية أو القطاع الخاص أو منظمات المجتمع المدني، أو الأفراد.

### **المجلس العلمي للشبكة السعودية للمسؤولية الاجتماعية**

في عام ٢٠١٥ فقط قدمت الشبكة السعودية للمسؤولية الدعم المجاني لأكثر من ١٥٠ طالباً وطالبة في الماجستير والدكتوراه في جامعات عالمية أوروبية وأمريكية وعربية ومحلية كتحكيم استبيانات، واستشارات علمية، وتوفير مصادر علمية في هذا المجال، وكذلك تقديم استشارات للمنظمات. وأصدرنا مجلة عن المسؤولية الاجتماعية. كما أن الشبكة لها حسابات على وسائل التواصل الاجتماعي "فيس بوك"، و"تويتر"، و"إنستجرام"، و"يوتيوب".

وهذا يمثل تحدياً لنا؛ لذلك تم استقطاب عدد من الكفاءات الوطنية الفاعلة في المجتمع متطوعين، سواء من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية



الباحثين بالمسؤولية الاجتماعية والاستدامة، أو الممارسين في هذا المجال للاستفادة من خبراتهم في خدمة المعرفة العلمية في هذا التخصص، لا سيما لندرة المتخصصين الفعليين في هذا المجال، وكذلك لتوجيه مسار المسؤولية الاجتماعية بالمملكة العربية السعودية وفقاً لرؤية المملكة ٢٠٣٠.

والشبكة السعودية للمسؤولية الاجتماعية منصة ثقافية توعوية لديها شراكات وتعاون مع جهات محلية وعالمية ومفتوحة للجميع لتوطين المعرفة ، وجميع محتويات المنصة متاحة للجميع دون أي قيود، وبإمكان الباحثين نشر بحوثهم أو الاستفادة من البحوث المنشورة والإطلاع عليها.

واستطعنا ، والله الحمد توظيف الفضاء الإلكتروني ، ووسائل التواصل الاجتماعي لخدمة مجتمعنا بتعاون المبادرين والمهتمين في هذا المجال.

والمنصة فيها أكثر من ٥٠٠٠ مشترك من المهتمين في هذا المجال من العالم العربي ، سواء كانوا مشتركين بالنشرة الإلكترونية للمنصة ، أو أعضاء مسجلين ، ولكن سياسة الموقع صُممت بحيث تكون تحفيزية ، حيث لا يظهر اسم العضو المسجل إلا بالنشر ، سواء في المقالات أو الأخبار أو الدراسات.

وكذلك يمكن للشركات نشر نشاطها ومجالها وعنوانها وفروعها ومبادراتها وتقاريرها وبرامجها في مجال المسؤولية الاجتماعية ؛ لإبراز دورها للمجتمع الذي تعمل فيه ، وتعطي الشركة رقم مستخدم للقسم المختص بمجرد التسجيل ، وهذه خدمة للشركات للاستفادة من الدور الاجتماعي الذي تقوم به بما يعود عليها بالفائدة تمهيداً لدخولها معجم الشبكة السعودية للمسؤولية الاجتماعية (الشركات المسؤولة مجتمعياً بالمملكة العربية السعودية).

أيضاً هناك خدمة أخرى ، وهي دور الوسيط بين الجمعيات الخيرية والمبادرات الاجتماعية والقطاع الخاص ، ونعرض المبادرات الاجتماعية التي تتوافق مع مبادئ ومعايير المسؤولية الاجتماعية.



## العضوية والاشتراك متاحان للفئات التالية:

- المؤسسات الحكومية
- منظمات المجتمع المدني
- الشركات التي لديها برامج مسؤولية اجتماعية
- الشركات التي تعمل في المسؤولية الاجتماعية كنشاط تجاري
- الأفراد الباحثون والمهتمون في المسؤولية الاجتماعية
- وللعضوية ميزات عديدة سواء للمنظمات أو الافراد .

وبحمد الله أصبحت نتائج الشبكة السعودية للمسؤولية الاجتماعية وثمارها وخدماتها عالمية ، وخصوصاً للعالم العربي الذي يحتاج إلى المزيد من الجهود في توطين المعرفة والممارسة في هذا التخصص بالذات.

### المملكة العربية السعودية – الرياض

بريد الكتروني [csrsapro@gmail.com](mailto:csrsapro@gmail.com) بريد الكتروني [alramdy600@gmail.com](mailto:alramdy600@gmail.com)

[www.csr.sa](http://www.csr.sa) جوال وواتس اب : 00966550462224